كسبه فيالان كسب العبد المرتد لايكون فيأ فلا يحل حيا فى حقه كذا فى الزيلعى
قوله وما بقى لوارثه هذا ظاهر على اصلها لان كسب الردة ملكه اذا كان حرا
فكذلك اذا كان مكاتبا واما عند الامام فلان المكاتب انما يملك اكسابه
بالكتابة والكتابة لاتبطل بالردة فكذا اكسابه لان الردة بمنزلة الموت
والكتابة لاتبطل بالموت حقيقة وحكما بعتقه فى آخر اجزاء حياته فصار مكاتبا
كمكسب الاسلام قوله ولاقتل ان ابى لقيام الشبهة بسبب اختلاف العلماء
فى صحة اسلامه فى السكرى فان قيل لو صح اسلام صبى يعقل بنفسه لكان ذلك
منه فرضا لاستحالة كون الايمان نفلا واذا كان فرضا لزم ان يكون مخاطبا ولا
قائل به فاذا لم يكن فرضا لم يصح بخلاف ما اذا جعل مسلما تبعا لان صفة الفرضية
مغنية عن اعتباره فى التبع قلنا انما لم يكن مخاطبا لدفع الحرج عنه فاذا صح كان مؤديا
يؤدى لجمعة ويقع فرضا قوله وقال سبقتكم على الاسلام طرا ۞
غلاما ما بلغت اوان حلم ۞ اول محمد النبى اخى وصهرى ۞ وحمزة سيد الشهداء عمى ۞
وجعفر الذى يضحى ويسمو ۞ يطير مع الملائكة ابن امى ۞ وبنت محمد سكنى وعرسى ۞
منشوب لحمها بدمى وعظمى ۞ وسبطا احمد ولداى منها ۞ فمن ما يدعى سهما كسهمى ۞
انشده يوم الجمل كذا فى ديوان على بن ابى طالب كرم الله وجهه وعن عروة انه
اسلم على رضى الله عنه وهو ابن ثمان سنين اخرجه البخارى باب البغاة
آخر هذا الباب عن المرتد لقلته وجودهم والبغاة جمع الباغى كالقضاة جمع القاضى
قوله قوم مسلمون خبر مبتدا محذوف قوله وكشف شبهتهم وذلك بطريق الالزام
لان عليا عمل باهل جروذا كذلك بان بعث ابن عباس فدعاهم الى التوبة

وناظرهم قبل قتالهم قال الله تعالى فذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين وهم اهون
عبيدا قوله ولاتسبى ذريتهم لقول على يوم الجمل لايقتل اسير ولايكشف ستر ولا
لايبتى نساءهم الباغى اذا تاول الفاسد يصير للدفع وهنا يقصد استحقاق الاسر
وغنم اموالهم لو حال انا محق اذ غرضه دفع حرابه لتحقق القرابة بسبب الارث
فكان الفاسد قوله وبيع السلاح لانه بيع الحديد لانه انما يصير سلاحا بفعل غيره فلا
ينسب اليه كتاب اللقيط لما فى الالتقاط دفع هلاك عن نفس الملتقط ذكره
عقيب الجهاد الذى فيه دفع الهلاك عن نفس عامة المسلمين اللقيط فى اللغة ما يلقط
اى يوجد من الارض فعيل بمعنى مفعول ثم غلب على الصبى المنبوذ لانه على خطر
ان يلقط وهو من باب وصف الشئ بالصفة الشارفة مثل من قتيلا فله سلبه
وفى الشريعة اسم لمولود حى طرحه اهله خوفا من العيلة او فرارا من تهمة الزنا
اثم وجوزه غانم لان فيه احياء قوله وان خيف هلاكه يجب بان كان فى مفازة
او سبعة قوله وهو حر فى جميع احكامه لان الاصل فى بنى آدم الحرية لانهم من
اولاد آدم وحواء عليهما السلام وهما وان والرق انما يعارض الكفر والاصل عدم
العارض وروى عن على رضى الله عنه اللقيط حر قوله الا بحجة لان حريته تثبت
بالظاهر والظاهر لايعارض الحجة قوله ونسبه ممن ادعاه لان هذا اقرار على
نفسه ووجه يلزم نفقته ويجب عليه ان يحفظه ولاتناقض لان طريقه الاخفاء
فقد يشتبه على الناس حال ولده الصغير ويظن انه لقيط ثم تبين انه ولده و
التناقض لايمنع ثبوت النسب كالملاعن اذا اكذب نفسه قوله بامر قاض اذ
لم يعرف ولم يوجد منها من التصرف فى ماله لايجوز الا بكال ذا به ونفقته وذلك

Copyright © King Saud University